البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية

مداني ليلة

أستاذة مساعدة (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

ملخص :

إن السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها هي سعي دائم نحو تحقيق المصلحة القومية الأمريكية العليا التي تكونت من ثلاثة عناصر أساسية هي: "القيم القوة والتجارة "، أو بتعبير أخر الدين والقوة والثروة في إطار تحالف بين رجال السياسة ورجال الدين ورجال المال، والذي مثل الخلفية الفكرية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد نهاية الحرب الباردة وعلى اثر أحداث11 سبتمبر 2001 تأكد أن القوة تعتبر محددا مهما للرؤية الأمريكية للعالم، فالمصالح الأمريكية لا تتحقق إلا بالقوة وحتى القيم الأمريكية لا يمكن نشرها إلا بالقوة، ويبدو أن هناك علاقة جدلية بين الأمرين القوة من جهة والمصالح والقيم من جهة أخري،إن استخدام القوة العسكرية في تحقيق أي دولة لأهدافها الخارجية ما زال يشكل جوهر العلاقات الدولية فالإدارة الأمريكية برئاسة "بوش الابن" تفضل العمل المنفرد وترفض أي تقيد لحرية الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام قوتها ووجدت في نهاية الحرب الباردة ثم حرب الخليج وخاصة أحداث 11سبتمبر 2001 الفرصة لتحقيق أهدافها ومصالحها التي تعكس تلاقي مصالح اليمين المتطرف والشركات النفطية والمجمع الصناعي العسكري وتتجاهل كافة الاعتبارات الأخلاقية والقانونية الأخرى.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية للولايات المتحدة – البعد العسكري في السياسة الخارجية.

Résumé :

La politique étrangère des États-Unis a été, depuis ses débuts, en permanence à la recherche de la concrétisation de l'intérêt national, fondé sur trois éléments fondamentaux: "les valeurs, la puissance et le commerce». En d'autres termes, cette politique traduit la rencontre entre la religion, la puissance et l'argent, c'est-à-dire une alliance entre les hommes politiques, le clergé et les puissances d'argent. Tel est l'arrière plan qui dessine au plan intellectuel l'intérêt national suprême des États-Unis d'Amérique.

La fin de la guerre froide et surtout l'impact des événements du 11 Septembre 2001, confirment que la force est le déterminant essentiel de la vision de l'Amérique à l'égard du monde. Les intérêts de l'Amérique ne peuvent se concrétiser qu'au moyen de la force ; même les valeurs américaines ne peuvent être déployées que par ce moyen. Il semble qu'il existe une relation dialectique entre les deux aspects : la force d'une part, les intérêts et les valeurs d'autre part. L'utilisation de la force militaire par chaque Etat pour atteindre ses objectifs de politique étrangère constitue l'essence des relations internationales. L'administration américaine sous G. W. Bush Jr. a privilégié, en cela, l'unilatéralisme, rejetant tout ce qui pourrait restreindre la liberté des Etats-Unis ou leur pouvoir. Ils trouvent après la fin de la guerre froide, la guerre du Golfe et surtout dans les événements du 11 Septembre 2001, la possibilité d'atteindre leurs objectifs. Ces derniers reflètent la convergence des intérêts de l'extrême droite, des compagnies pétrolières et du complexe militaro-industriel.

Mots clefs: La politique étrangère des États-Unis - Le dimension militaire dans la politique extérieure.

Summary:

The U.S. foreign policy since its establishment, has been seeking to protect-the national interest or raison of the U.S.A, which consists of three basic elements: " values, power and commerce," or in other words religion and power and wealth within the framework of the alliances between politicians and the clergy and the wealthy men.

After the end of the Cold War and the impacts of the events of September 11, 2001, power is considered an important determinant of the U.S. vision. Moreover, power cannot only be achieved by force but even with values

It seems that there is a dialectical relationship between power on the one hand and the interests and values of the other hand. However, the use of military force to achieve any state Foreign Affairs objectives is still the essence of international relations, the best example is the American administration headed "Jr. Bush "which preferred to work solo and rejected any restriction to the freedom of the United States to use its power during the end of the Cold and the Gulf Wars, due to the pressure practiced by the extreme right, oil company and the military- industrial complex.

Key words: The foreign policy of the United States - the military dimension in foreign policy

مقدمة:

لقد كان لفجوة القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد نهاية الحرب الباردة في إطار نظام أحادي القطب بزعامتها وباقي دول العالم، دورا في جعل الولايات المتحدة تتبنى سياسة عالمية شاملة بأهداف تتوافق مع قوتها وقدراتها خاصة العسكرية منها في تحقيق مصالحها الحيوية، مستخدمة في ذلك إذا اقتضى الأمر حسب رؤيا منفردة (من خلال هيمنتها على القرار العالمي) القوة والتدخل العسكري، مؤكدة على وجود ضرورة تقتضي ذلك، تتمثل في وجود نية العدوان أو الخطر الوشيك ضد أمن الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى العالم بصفة عامة، باعتبارها كما يقال " دركي العالم" في إطار مجموعة من المبادئ العالمية التي كثيرا ما استخدمتها كمبررات لتدخلها في العديد من مناطق العالم خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، ومنها حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتحرير الشعوب ومنع انتشار وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وكذا تحت طائلة الحرب العالمية ضد الإرهاب في كل مكان وذلك منذ أحداث11سبتمبر 2001، وغيرها من المبررات والشعارات ذات الطابع الأخلاقي والإنساني التي لا طالما ميزت خطب كل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية اللذين تعاقبوا على حكمها منذ تأسيسها.

الإشكالية:

إن استقرار العالم بعد نهاية الحرب الباردة وفق نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وكضامن للنظام العالمي معتمدة في ذلك على قوتها وقدراتها كأنها بذلك تملك تفويضا من دول العالم حصلت بموجبه على حق توجيه العالم وإدارته دون منازع أو

شريك، وعلى الرغم من رفض الكثير من دول العالم لسياسة القوة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا توجد أي دولة قادرة على منعها، وعلى هذا نطرح الإشكال التالي:

ما هي مكانة القوة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟

وقد قمنا بمعالجة هذه الإشكالية ضمن الفرضية التالية:

- هناك علاقة ارتباطيه بين الاستخدام المفرط للقوة العسكرية من طرف الإدارة الأمريكية ومصالحها الحيوية في المناطق ذات الأهمية الجيو-إستراتيجية.

1-مفهوم القـــوة:

هناك جملة من التعاريف المبسطة لمفهوم القوة تتمثل في: أن القوة هي امتلاك عناصر القوة والقدرة على استخدامها في السياسة الخارجية، يعرفها في هذا الإطار عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي "أنها امتلاك أوراق اللعب الرابحة في لعبة البوكر الدولية، فلو أظهرت الأوراق الرابحة فسيفضل الآخرون الانسحاب من اللعبة، كما أنه لو لعبت بطريقة محدودة أو سقطت ضحية للاحتيال والخداع فسوف تتعرض للخسارة أو على الأقل تفشل في تحقيق النتيجة التي ترغب فيها"[1].

ويميز جوزيف ناي بين نوعين من القوة هي القوة الصلبة والقوة الناعمة أو" اللينة".

أ- القوة الصلبة: هي كل ما يتضمن استعمال القوة ماديا أي مثلا القوة العسكرية، ومختلف أشكال الضغوط والتهديدات الاقتصادية.

ب- القوة اللينة : وهي كما يقول " تخيير الناس بدلا من إكراههم" وهذا ما تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نموذجها وقيمها التي تعتبر سببا فيما وصلت إليه من حداثة"[2]، وبالتالي هناك دول أخرى معجبة بما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وترغب في محاكاة نموذجها، حيث يرغبون فيما ترغب فيه هي وبهذا تجذب الآخرين

1- جوزيف ناي، منظور الأمن بين خطاب النظام العالمي الجديد وحقيقة الحقبة الدولية الراهنة، بيروت: منتدى الفكر العربي، [د.ت.ن]، ص44.

2 - نفس المرجع والصفحة.

إليها وتغير تفضيلاتهم القيمية والثقافية وبهذا تكون القوة اللينة مصدرا من مصادر النفوذ والهيبة دون الحاجة للجوء إلى القوة العسكرية.

وبشكل مبسط تعبر القوة عن احتكار أقصى ما يمكن من وسائل القوة والتي تشمل ما هو مادي والذي تندرج ضمنه كل مقدرات الدولة الجغرافية من مساحة وموقع استراتيجي وموارد إستراتيجية وقدرات عسكرية واقتصادية، كما أنها تشمل أيضا المقومات المعنوية التي تتمثل في طبيعة النظام السياسي وعلاقة الحاكم بالمحكومين ودبلوماسية الدولة ومقوماتها الثقافية والحضارية.

فالقوة هي وسيلة وغاية في حد ذاتها، إنها الوسيلة التي يمكن من خلالها السيطرة على سلوك الآخرين لتحقيق أهداف وغايات معينة، كما أنها الغاية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، ونشير إلى انه تكون القوة بدون معني إذا كانت غير قادرة على تحقيق النتائج التي استخدمت لأجلها،" فالقوة وسيلة ضرورية لتحقيق الأهداف، إنها إمكانية جعل الآخرين يفعلون ما تريد وهو المفهوم الثابت للقوة "[(1)].

2-القوة في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية

لقد تأسست الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة حيث انطلقت في استعمالها داخليا بانفصالها عن بريطانيا سنة 1783،" فقتلت أبناء الأرض الأصليين وتوسعت داخليا إلى أن استكملت ذلك بالسيطرة على كامل أمريكا الشمالية والجزر المجاورة لها في المحيطين الهادي والأطلسي مثل جزر بورتوريكو سنة 1898 وجزر الدومينيك 1905.."[(2)]

هذا التوسع سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تبني قوتها الذاتية وان تتطلع إلى التوسع خارجيا، في هذا الإطار أعلن جيمس مونرو"James Monrœ " سنة 1823عن مبدئه الذي حدد من خلاله المجال الحيوي الأمريكي، حيث حذر من التدخل الأوربي في دول أمريكا اللاتينية "

1- Janne Haaland-Matlary, Changing Sovereignty and security policy : In: http://www.pocem-no/2001/1/Matlary.doc.

1- عبد الفتاح أبو علية، تاريخ الأمريكيين التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الرياض: دار المريخ للنشر، 2001، ص ص165- 166.

أمريكا للأمريكيين "وقد سبقه للتحذير المؤسسون الأوائل للولايات المتحدة وعلى رأسهم جورج واشنطن "George Washington" من التدخل الأوربي في أمريكا نتيجة تخوفها من المطالب الإقليمية الأوربية على أراضيها التي قامت بتحريرها من الوجود الأوربي أو توسعت باتجاهها، وتم الإعلان عن تبني سياسة العزلة التي تحرم على أمريكا الانغماس في السياسات الأوربية أي رفض سياسات القوى والدخول في صدقات أو أحقاد كما أوصى جورج واشنطن الذي قال في خطاب الوداع سنة1797 "تجنب الدخول في مختلف التحالفات المدنية على أساس الصداقة أو الكراهية "[1] إلا أن ذلك لم يمنعها من إقامة علاقات تجارية مع العالم الخارجي، فتحت هذه المظلة حققت وحمت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها .

كما قال المحلل السياسي "Serge Sur" " أنها دولة تأسست من الفراغ، قرنين من العقاب أصبحت القوة الأساسية الجذابة للعديد من المهاجرين أنتجت نموذجا من الحضارة..طريقة في الحياة هي الحرية مما أدي إلي اندماج مجتمع متعدد ومختلف ثقافيا وفلسفيا و اقتصاديا ودينيا...مما أنتج أحيانا عنفا منظما..."[2]، فرغم ما تبدو عليه الولايات المتحدة الأمريكية التي شعبها خليط من أجناس متعددة هاجرو من أوربا نحو أمريكا حتى يتمكنوا من ممارية شعائرهم الدينية وطريقتهم في الحياة بحرية، إلا أن هذا التعدد أنتج هو الأخر عنفا منظما داخل المجتمع الأمريكي .

إن السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها هي انغماس متطور للمصلحة القومية الأمريكية العليا التي تكونت فيما بعد من ثلاثة عناصر أساسية هي:

"القيم القوة والتجارة "، أو بتعبير أخر الدين والقوة والثروة في إطار تحالف بين الساسة ورجال الدين ورجال المال، والذي مثل الخلفية الفكرية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة

2- فيليبو نيكول، "إستراتيجية القوة الأمريكية"، تر(مساعدي ض) ، مجلة الجيش ، العدد 475 ،الجزائر: فيفري 2003 ، ص 31.

2-Serge Sur, la puissance Américaine « les états deux ans après », revue questions international, France : De col légal, 2003, p5.

الأمريكية"[1] فالخرافة السائدة هو ذلك الشعار الذي يقول "إن الله يحمي أمريكا وفي الله نثق" وهي العقيدة التي عمل المؤسسون الأوائل على غرسها في الأجيال القادمة، هذا ما ولد قناعة لدى لأمريكيين أن أمتهم مكلفة بمهمة حضارية لابد أن تؤديها"[2]، فحسبهم أمريكا مميزة بالرسالة التي رآها الله جديرة بها، والتي لا بد عليها القيام بها، مما يجعلها فريدة في التاريخ، ويذهبون في تفسير تلك الرؤية إلي أبعد من ذلك من خلال الربط بين ذلك الشعار ومصلحة أمريكا وأمنها القومي وذلك باعتبار "أن تحقيق المصلحة القومية هو تحقيق للرسالة الأمريكية، هكذا تصبح مهمة الولايات المتحدة الأمريكية هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي وتراكم الثروة بشتى الطرق"[3]، هكذا كرس مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية الفكرة التي تجعل من سياستها الخارجية سياسة عالمية شاملة في إطار الرسالة التي وجب عليها حملها إلى العالم ككل، انطلاقا من رؤية قائمة على الربط بين الممارسة العملية والمنطلق الديني والأخلاقي، وفي هذا الإطار كتب الانكليزي ك.ج. تشسترتون k. J. Teshstorton أن أمريكا "بلد له روح الكنيسة"[4]، أي أن هناك ربط بين المصلحة القومية الأمريكية بقيمة عليا مرتبطة بتأدية إرادة الرب من خلال الرسالة التي أوكلها إياها على وجه الأرض خدمة للبشرية جمعاء، وهنا تلتقي هذه الغاية مع ضرورة وجود وسيلة ناجعة لتحقيقها.

من خلال هذا نلاحظ أن هذه الثلاثية القائمة على كل من" القوة والثروة والقيم تشبه تلك الثلاثية التي استخدمها الأوربيون وأقاموا عليها سياستهم والتي تتمثل في العسكري والتاجر والمبشر"[5] والتي قاموا من خلالها بالحروب في إطار مفهوم الاستعمار التقليدي، وهي كذلك نفس العناصر التي مازالت تشكل أساس المصلحة القومية الأمريكية كثوابت في توجهاتها الخارجية

1- سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة الدين والقوة من الحرب الأهلية إلى 11سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص ص40-41.

2- ب علي، "السياسة الأمريكية بعد 11سبتمبر استمرارية أم قطيعة"، مجلة الجيش، العدد 514، الجزائر: 2006، ص47.

3- سمير مرقس، مرجع سابق ،ص ص43-44 .

4- برزنسكي زيغون، "السياسة الخارجية الأمريكية تحديات القيادة في القرن 21 "، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 96،[د.م.ن] : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص 69.

5- سمير مرقس، مرجع سابق، ص 44.

وممارساتها العملية بحثا عن الثروة باستعمال القوة العسكرية، تحت شعارات ترتبط بإرادة الخير انطلاقا من الرسالة التي تؤمن بأن الله أوكلها إياها للعالم ككل.

3-دور القوة في السياسة الخارجية الأمريكية قبل الحرب الباردة.

بنيت السياسة الخارجية الأمريكية من طرف المؤسسين الأوائل وهي حتى اليوم تقوم على نفس الأسس، إذ يستشهد الرؤساء الأمريكيون اليوم بما حققه الأوائل ويواصلون بنفس السياسة التي تشكلت استجابة لأمرين " هما:

- المصالح التوسعية للامبريالية الأمريكية التي بدأت في التشكل كما قال هنري كيسنجر إن الولايات المتحدة الأمريكية سلكت سلوكا إمبراطوريا فهي لم تهتم بإدارة شؤونها في إطار نظام دولي بل هي تطمح إن تكون هي النظام الدولي منذ اليوم الأول الذي بدأت فيه توسعها فهي بمثابة عودة لما عرف في التاريخ الإنساني بهيمنة حضارة واحدة مركزية في المقابل حضارات أخرى .

- القوة المتنامية خاصة الاقتصادية وضرورة الاستجابة لمطالب زيادة هذه القوة"[1] نتيجة وجود تيار في الولايات المتحدة الأمريكية يدفع نحو البحث عن مزيد من الأسواق خارجية قدم فريد زكريا Fareed Zakaria * دراسة بعنوان " من الثروة إلى القوة " From wealth to power" يطرح فيها فكرة أساسية قوامها أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تصنعها الأمة ككل وإنما تصنعها حكومتها، فما يهم هو قوة الدولة إنها نوع من الواقعية المتمركزة"[2].

ويتفق مؤرخو السياسة الخارجية الأمريكية أنها تطورت خاصة في عهد تيودور روزفلت"Théodore Roosevelt" و تبلورت بصفة خاصة في عهد ودرو ويلسون.

إن الفكرة المحورية التي يتفق عليها كل رؤساء الولايات المتحدة هي"أن قيم أمريكا ومؤسساتها والياتها لابد أن تمتد إلى العالم كله "[3]، وان اختلفت وسائل وأساليب تنفيذها، ويمكن إبراز ذلك من خلال مختلف المحطات الرئيسية التي مرت عليها السياسة الخارجية الأمريكية بدا

1- سمير مرقس، مرجع سابق، ص ص 45-50.

*- أحد الباحثين في السياسة الأمريكية ينتمي إلي تيار "الواقعية الهجومية"، مسؤل حاليا عن مجلة نيوزبيك.

2- نفس المرجع ص 51.

3- نفس المرجع، ص 52.

من تيودور روزفلت الذي تبني خطابا مبنيا علي فكرة القوة إذ تبني نظرة واقعية للعلاقات الدولية"[1]، فهو الذي يعرف بسياسة العصا الغليظة " Big stick policy " التي بموجبها يحق للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل بقوتها العسكرية في أي منطقة لقمع أي تمرد علي النظام الذي كرسته في أمريكا اللاتينية خاصة، وتم تنفيذ هذه السياسة اتجاه دول مثل نيكاراغوا وبنما وهايتي وغيرها، ويذكر "هنري كيسنجر" أن "تيودور روزفلت" كان يرفض التأثير المفترض للقانون الدولي، حيث يرى أن الذي لا تستطيع الدولة حمايته بقوتها الذاتية لن يحميه الآخرون...وأن الحق الذي لا تدعمه قوة أكثر إيذاء من القوة المنفصلة عن الحق"[2] ، هذا ما يعكس العلاقة الطردية بين ازدياد القوة الذاتية وبين زيادة الاهتمام بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بهذا اعتبر "روزفلت" أن القوة هي المنطق الذي يجب أن تقوم عليه سياسة الولايات المتحدة لأنه هو الذي يجب أن يحقق مصالحها القومية.

جاء بعده صاحب النظرة المثالية للعلاقات الدولية "ودرو ويلسون" الذي عرفت أفكاره توجها أخلاقيا إذ أصبحت حماية قيم الولايات المتحدة أساس السياسة الأمريكية من خلال النقاط الأربعة عشر والحريات الأربعة " ويري ولسون أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت الحرب العالمية الأولى من اجل إعادة تشكيل العالم على صورتها"[3] أي وفقا للرؤية الأمريكية خاصة من خلال إيجاد عصبة الأمم.

من خلال هذا نجد انه لا يوجد خلاف بين "روزفلت" الذي قال " أنا لا أقدم على أية خطوة في السياسة الخارجية إلا إذا كنت على ثقة بأنني سأكون قادر في النهاية على تحقيق إرادتي بالقوة "[4] و"ويلسون" حول الهدف الاستراتيجي المتمثل في السيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث آمن "روزفلت" بالقوة واستخدامها في حين آمن "ويلسون" بضرورة أن تتماثل قيم الأمم الأخرى القيم الأمريكية باعتبارها النموذج الذي لابد على الأمم الأخرى الاقتداء به، هكذا يمكن أن يصبح

1- ب علي، مرجع سابق، ص 47.

2- سمير مرقس، مرجع سابق ، ص 53 .

3- برزنسكي زيغون، مرجع سابق ، ص 70.

4-احمد عبد المصاروة ، "الإستراتيجية من المنظور الأمريكي القوة و النفوذ والتأثير"، مجلة الدفاع العربي، العدد 01، السنة 31،[د.م.ن]: أكتوبر 2006، ص 36 .

العالم أمنا للديمقراطية الأمريكية، "بمعنى أن "روزفلت" يطلب القوة ويمارسها في ذاتها بينما يرى "ولسون" أن القوة وسيلة قد يتم اللجوء إليها في لحظة من اللحظات وذهب إلى أن امن أمريكا لا ينفصل عن امن باقي الجنس البشري"[1]، فالحرب العالمية الأولى لم تكن نتيجة الشر في نفوس الألمان بل أيضا نتيجة لميزان القوى الأوربي لذا لا ينبغي أن يكون ميزان قوة بل وحدة للقوة وهذا ما دفع إلى فكرة إقامة عصبة الأمم سنة 1918 وتم سنة 1987 تحديد الأفكار الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية في" :

- عظمة الأمة الأمريكية"Greatness of the American Nation"وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها .
- تفوق الجنس الأبيض في الترتيب العرقي" Superiority of white people".
- مواجهة أي تهديد للمصالح الأمريكية في أي مكان في العالم وبخاصة ذو الطبيعة الثورية ."[2]

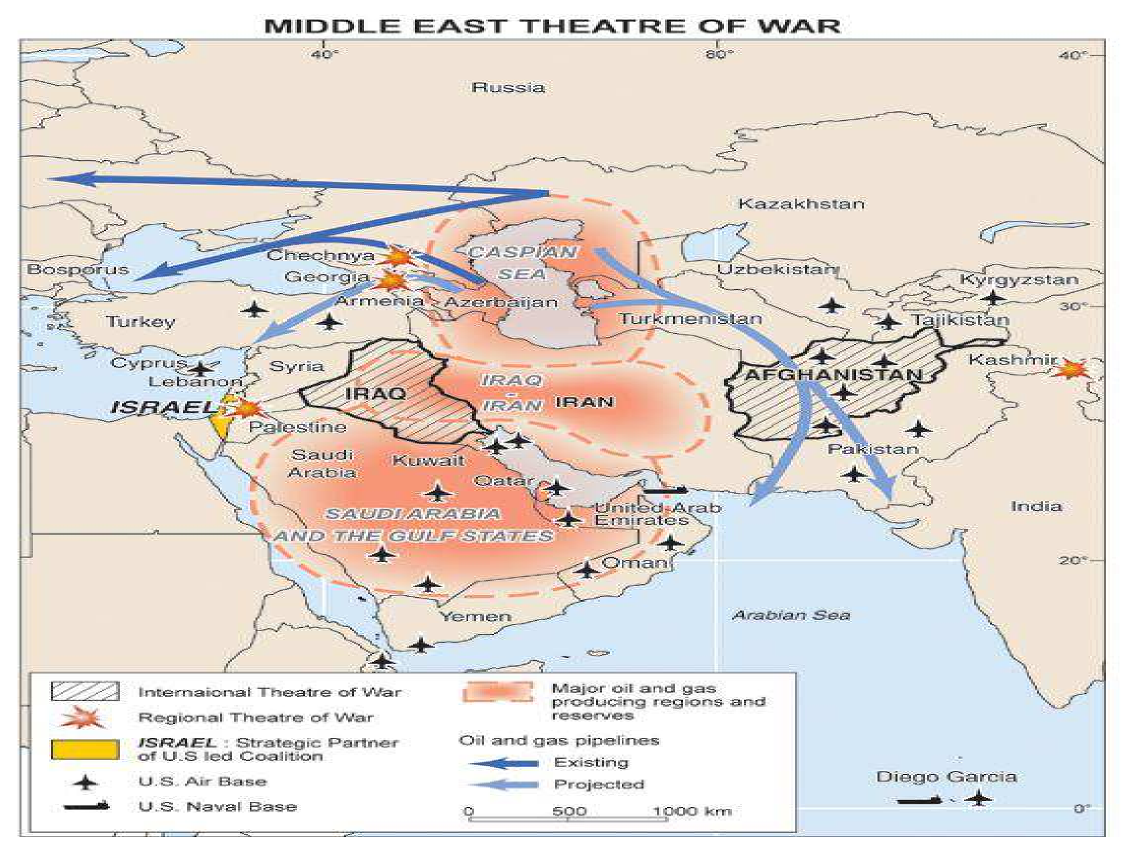
من خلال هذا العرض المختصر للسياسة الخارجية الأمريكية وعلاقتها بالقوة كوسيلة في تعاملاتها الخارجية نجد أن القوة شكلت عاملا أساسيا حتى على المستوى الداخلي في نشأة وتكوين الولايات المتحدة من خلال الثورة التحريرية من الاستعمار البريطاني أو في توسعها باتجاه المكسيك أو كندا أو الجزر المجاورة للوصول إلى بناء دولة فدرالية، وحتى على المستوى الخارجي من اجل تحقيق مصالحها القومية.

4- القوة في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة.

أدت حادثة الهجوم الياباني على قاعدة بير الهارب ور "Pearl Harbour " في 7 ديسمبر 1941 إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية وإعلانها عن تخليها عن سياسة العزلة، وقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأكبر رابح اقتصاديا ونقديا وسياسيا وحتى عسكريا، وأخذت في فرض وجودها سياسيا على العالم

1- سمير مرقس ، مرجع سابق، ص 54 .
2- سمير مرقس، مرجع سابق، ص 55.

من خلال إنشاء الأمم المتحدة، وتنصيب نفسها كعضو دائم في مجلس الأمن إلي جانب أربعة دول كبرى(، وعسكريا من خلال القواعد العسكرية في أوربا والمحيط الهادي و اليابان...وحاليا تقريبا في كل العالم، فحسب" التقرير السنوي للوكالة الدولية للدفاع الخاص بالسنة الجبائية 2003 انه يوجد ما لا يقل عن 720 قاعدة عسكرية أمريكية منتشرة عبر 130 دولة في حين يرى البعض الأخر أن هذا العدد المعبر عنه بغض النظر عن تلك المنتشرة في كل من كوسوفو والعراق"[1]، منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سنة2003، والخريطة المرفقة توضح أماكن القواعد العسكرية الأمريكية البرية والبحرية في منطقة الشرق الأوسط والتي تتجاوز أكثر من 50 قاعدة عسكرية.



المصدر: مايكل شوسودوفيسكى، تصوير المسلمين كشياطين والمعركة من اجل النفط ترجمة (مجدي حسني)، 2007 على الموقع:

http://www.iid-alraid.de/Arabisch/Abwab/Artikel/2009/Dirasat/Dr0000124.doc

1- مليكة ايت عميرات، "إعادة انتشار القوات الأمريكية من اجل أي هدف استراتيجي؟"، تر(رياض .أ)، مجلة الجيش، العدد 513، الجزائر: أفريل 2006، ص 27 .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية دخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات الدولية إذ سيطرت قوتين على العالم، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويقول" Serge sur" إننا نشك أحيانا في أن الولايات المتحدة بعد سنة1945 أخذت تحرض على الحرب الباردة من اجل الإبقاء على الرهانات الدولية من خلال استعمال المنافس السوفيتي من اجل أن توهم بقوتها، انه حقا أمر محتمل بشكل كبير في الوقت الحاضر"[1]، انطلاقا من فكرة العدو التي يقوم عليها الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وقد مرت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال الحرب الباردة بعدة مراحل في إطار السياق العام لسياسة الاحتواء التي تهدف إلى منع انتشار وتوسع الاتحاد السوفياتي إلى باقي دول العالم هي السياسة التي حكمت العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي جاء بها مدير مكتب التخطيط للسياسة الخارجية الأمريكية "جورج كنان "وهي تعني الوقوف في حالة تأهب دفاعية ضد العدو السوفيتي مع ضرورة الحفاظ على النموذج الأمريكي والامتثال له"[2]، وعزل الاتحاد السوفيتي وكسب اكبر قدر من الحلفاء إلى جانبها ومن اجل تحقيق ذلك عملت على جعل العالم يشعر أن الاتحاد السوفيتي خطر يهدد العالم، لذا لابد من استجابة عالمية موحدة ضده.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقها لسياسة الاحتواء على مجموعة من الاستراتيجيات تم تطبيقها استجابة لظروف وتطورات تلك الفترة، من خلال المراحل التي مر بها تاريخ الصراع بين الشرق والغرب، حيث امتدت المرحلة الأولى من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الخمسينات والتي عرفت تفوقا عسكريا نوويا للولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى "السيادة المطلقة للخيار النووي نتيجة احتكار ملكيتها للسلاح النووي في مواجهة التفوق الكمي للقوة العسكرية التقليدية للاتحاد السوفياتي"[3]، ضمن إمكانية تطبيق سياسة الانتقام الشامل من خلال التهديد بها لردع توسع الاتحاد السوفيايتي، وهي السياسة التي ابتدعها جون فوستر دالاس " Joun

1- Serge Sur, op. Cit. p 4.

2- سمير مرقس، مرجع سابق ، ص 63 .

3- أحمد إبراهيم محمود، "عاصفة الصحراء ومستقبل القوة التقليدية في الإستراتيجية العسكرية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد106، أكتوبر 1991، ص153.

"Foster Dullass" والتي تقوم على التهديد بالردع النووي كأداة أساسية لوقف الزحف الشيوعي، وخلال المرحلة الثانية التي بدأت منذ سنة1954 جرى تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن إستراتيجية الانتقام الشامل نتيجة امتلاك الاتحاد السوفياتي للسلاح النووي في ظل وجود ردع متبادل من الطرفين، مع استمرار تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية عن إمكانية قيامها بتوجيه ضربات نووية محدودة في إطار سياسة الحرب المحدودة، خاصة ضد الصين نتيجة حروبها منذ سنة1953 إلى سنة1956، أما المرحلة الثالثة التي بدأت منذ الستينات أين "أعلن "جون كندي" عن عقيدة الرد المتدرج والذي تطور على يد "جيمس شيلزنجر" إلى الرد المرن في السبعينات"[(1)] (أي سياسة الاستجابة المرنة) نتيجة تأكد الإدارة الأمريكية من عدم إمكانية استخدامها للسلاح النووي وضرورة تفعيل القوة التقليدية مع استمرار التهديد باستعمال السلاح النووي ضمن الإطار الشامل لإستراتيجية الردع، أما المرحلة الرابعة والتي بدأت منذ أواخر السبعينات خاصة بوصول "رونلد ريغن" إلى سدة الحكم مع بداية الثمانينات والذي أكد على ضرورة الوصول إلى مفاوضات مباشرة مع الاتحاد السوفيايتي للتمكن من وقف سباق التسلح من خلال "إنشاء إطار جديد للعلاقات الثنائية وإنهاء الاعتماد على مبدأ الدمار المتبادل"[(2)] في ظل سياسة الربط والانفراج التي تبناها الطرفان خاصة مع ترجح الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة عدم قدرة الاتحاد السوفياتي على الاستمرار في سباق التسلح خاصة مع تبني "رونلد ريغان" سياسة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم)، التي تهدف إلى تطوير القوة العسكرية الأمريكية وهي:

- الإعلان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي "SDA" سنة 1983 والتي عرفت بحرب النجوم مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري، حيث قدرت تكلفة المشروع بـ 100 مليار$، واقترح أن تخصص الميزانية الاتحادية 30مليار$ سنويا مقابل 8,5 مليار$ مخصصة لهيئة الصواريخ البالستية"

1- نفس المرجع والصفحة.

2- باسل صلاح مصطفى، "الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 41، العدد 164، أفريل2006، ص208.

BMO "[1] وتم مراجعة المبادرة في عهد "جورج بوش الأب" سنة 1990، وتم وضع خطة أطلق عليها اسم "الحماية الكونية "ضد الضربات المحدودة.

وهكذا فقد شكل "هنري كيسنجر" نقطة تحول إذ اتبع سياسة براغماتية مرتبطة بسياسات القوة التي لا يدخل العنصر الأخلاقي في حساباتها، وهو ما مهد الطريق لفترتي إدارة "رونالد ريغان" الذي طرح مصطلح" إمبراطورية الشر" وقد استعار بالعبارات الدينية بفضل اليمين الديني الذي برز آنذاك، ورأى أيضا أن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للقتال لا على الجبهة العسكرية وحدها بل باستخدام الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وشن حملات عسكرية ذات طابع سياسي واسع، كما برز خلال تلك الفترة فكرة ضرورة الذهاب إلى المصدر من خلال الممارسة الصريحة للقوة "[2] ،هذه الرؤية التي تلتقي إلى حد بعيد مع رؤية الإدارة الأمريكية منذ بداية القرن21 (بوش الابن).

5- القوة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

بعد نهاية الحرب الباردة اضطرت الولايات المتحدة إلى توجيه سياسة خارجية عالمية دون أن يكون هناك عدو إيديولوجي قوي، ودون أن تكون هناك خطة استراتيجيه محددة المعالم في عالم لا يمكنها السيطرة عليه ولا الانسحاب منه باعتبارها مرحلة انتقالية في ظل عدم وضوح طبيعة النظام الدولي الذي كان يتأرجح بين التعددية والأحادية، في هذا الإطار أكد "هنري كيسنجر" على ضرورة العودة إلى المبادئ الكلاسيكية للسياسة الخارجية الأمريكية واستحضار عدو إيديولوجي لأن الولايات المتحدة هي القوة العظمي الوحيدة الباقية، إلا أن القضايا التي يمكن حلها بالعمل العسكري آخذة في التناقص، كما أن نوع القوة التي تملكها الولايات المتحدة آخذة في التلاشي يوما بعد يوم من حيث ملائمتها للازمات الدولية التي يمكن توقع حدوثها"[3]، من جهة

2- حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003، ص12.

2- سمير مرقس، مرجع سابق، ص ص 63-65 .

3- كيسنجر هينري، "نحو نظام عالمي جديد"، تر(احمد محمود)، مجلة الثقافة العالمية ، الجزء 2 ، العدد17 ، السنة 13، [د.م.ن]: [د.د.ن]، جويلية 1996، ص 12.

أخرى أثار الإعلان عن النظام العالمي الجديد من طرف "جورج بوش الأب" سنة1991 جدلا كبيرا حول ما طبيعته وما موقع الولايات المتحدة منه؟ .

ومن ابرز الأطروحات التي عرفت صدى كبير أطروحة "الهيمنة المستديمة لأمريكا" باعتبارها القوة الوحيدة العظمى فهي التي تهيمن و تتوسع ، وقد رأى البعض أن النظام الذي تسعي الولايات المتحدة إلي إقامته يجد مثالا له في" نماذج وممارسات تاريخية قامت بها دول مثل الإمبراطورية الرومانية الذي جعل من الانتماء إليها عنوان للتفوق الثقافي"[1]، بالمقابل لهذه الأطروحات التي ترى أن الولايات المتحدة تتمتع بكل ما يؤهلها لتبؤ مركز القوة والقيادة للعالم،و ظهرت أطروحات أخرى ترى عكس ذلك مثل ما ذهب إليه بول كندي من خلال كتابه " نشوء وهبوط القوى العظمي" إذ حذر من إمكانية سقوط القوى نتيجة التزاماتها الدولية وازدياد إنفاقها العسكري على حساب قدرتها الاقتصادية فتصبح القوة عبئا ويحدث نتيجة لذلك ما اسماه بالتوسع الإمبراطوري المفرط " Imperial Overstreshing " [2]، وقد توصل بول كندي إلي هذه النتيجة من خلال مقارنة تاريخية بين القوي المهيمنة التي تعاقبت منذ القرن 16 ليستنتج بان انحطاط القوة العظمى يبدأ عندما يصبح إنفاقها العسكري أكثر مما تقدر قدرتها الاقتصادية على تحمله، باعتبار أن المحرك الأساسي للهيمنة هو العلاقة المتوازنة بين الثروة والقوة العسكرية، وبما أن الالتزامات الدولية مكلفة قد تدخل الولايات المتحدة في زيادة الإنفاق العسكري والذي بدوره ينعكس سلبا على الاقتصاد الأمريكي مما قد يؤدي إلي سقوط القوة الأمريكية ليس نتيجة هزيمة عسكرية أو اجتياح للأراضي الأمريكية، بل نتيجة أزمة اقتصادية واجتماعية وانهيار النظام القيمي الذي تسعى لجعله عالميا، وهو ما يعبر عنه بول كندي بانفجار على الذات "Implosion"[3]، مثلما حدث للاتحاد السوفيتي الذي عجز عن تلبية التزامات الإنفاق العسكري في ظل سباق التسلح مع الولايات

4- خليل زلمي زاد، الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في التقييم الاستراتيجي ، بيروت : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997 ، ص 46 .

2- كندي بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، تر (رجب مفتاح بودبوس)، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2003، ص 59.

3- نفس المرجع ، ص 61.

المتحدة أثناء الحرب الباردة،وبالتالي حسب بول كندي قد لن يشهد القرن المقبل قوة عظمى أمريكية؟

وفي هذا الإطار ذهب آخرون إلي"أن أولئك الذين يراهنون علي القوة العسكرية الأمريكية من اجل فرض هيمنتها علي العالم لابد لهم من مراجعة أفكارهم فعلي الولايات المتحدة أن تكون دقيقة في اختيار مواضيع التدخل إذ لا يعقل أن تكون القوة العسكرية حاضرة في كل مكان ولحل أي نزاع "[1].

إذن تعتبر القوة محددا مهما للرؤية الأمريكية للعالم، فالمصالح الأمريكية لا تتحقق إلا بالقوة وحتى القيم الأمريكية لا يمكن نشرها إلا بالقوة ويبدو أن هناك علاقة جدلية بين الأمرين القوة من جهة والمصالح والقيم من جهة أخري، بمعني أن بقاء أمريكا قوية يتوقف إلي حد كبير علي مدي تحقيقها لمصالحها ونشر قيمها و لتحقيق ذلك لابد من ممارسة القوة لذا يمكن القول أن القوة هي سر بقاء أمريكا.

لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث حالات أساسية تقوم فيها باستخدام القوة العسكرية هي:

- التهديد لأمنها القومي .
- التهديد لمصالحها القومية.
- التهديد لقيمها.[2]

وقد حدد برزنسكي من خلال الملخص التنفيذي للسياسة الخارجية الأمريكية التي أعدها إلي جانب 100 باحث آخرين المصلحة الحيوية" في أنها تلك التي تكون لها عواقب تحمل الولايات المتحدة علي أن تكون مستعدة للدفاع عنها منفردة بأي طريقة ضرورية وفي بعض الأحيان يعادل هذا العمل العسكري "[3] .

1-William Maynes, pax Americana the impossible dream, Washington: dc American foreign service association, 2000, p 3.

2- برزنسكي زيغون، مرجع سابق ، ص 67.

- نفس المرجع ، ص 70. 3

أما الرئيس بيل كلينتون الذي انتخب بسبب برنامجه الداخلي حدد اهتماماته علي المستوي الخارجي في العناصر التالية :

- يجب رفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفا أولا في سياستنا الخارجية حيث تباهى بيل كلينتون في قمة دنفر التي جمعت السبعة الكبار سنة 1997 " بالنجاح الاقتصادي الأمريكي كنموذج للآخرين ".
- يجب أن نحافظ علي قوتنا العسكرية بحيث نكيفها لتصبح ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة حيث يقول كلينتون في بيان له "إننا سنصمم باستمرار علي الرد وفي بعض الأحيان علي القتال ولكن دائما علي الانتصار".
- يجب أن نقوم بتنظيم سياستنا الخارجية حول محور دعم ونشر الديمقراطية وحرية السوق، وأصر علي أن السياسة الخارجية الأمريكية هي سياسة ثابتة ومستمرة رغم تغير الحكومات، حيث أن حكومتنا الجديدة ترث مهمة وضع إستراتيجية لدور الزعامة الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة"[(1)]، كما أكدت علي ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية مدلين أولبرايت آنذاك بقولها " إننا الدولة التي لاغني عنها وإننا نقف علي طولنا ونرى ابعد مما ترى الدول الأخرى " [(2)].
- كما وقع كلينتون يوم 23 جويلية 1999 قانون عام للدفاع الصاروخي القومي"[(3)]، واستكمل "بوش الابن" هذا المشروع من خلال الدروع الصاروخية التي قام بصنعها وبدأ "براك أوباما" في نشرها في مختلف المناطق التي رأى أنه لا بد من أن تكون خط حماية للأمن القومي الأمريكي.

ورغم نظرة الرئيس كلينتون التي أعطت أهمية كبيرة للاقتصاد ونشر الديمقراطية وتحرير الأسواق تحقيقا للهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية القيم الأمريكية والمصالح الحيوية عن

1- ارون كريستوفر، "وثيقة ركائز السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة البيان ، عن وكالة الإعلام الأمريكية ، واشنطن : العدد 263/262 جانفي فيفري 1993، ص45.

4- كمال حمادة، "العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلي العراق"، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 120، [د.م.ن]: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، خريف 2005 ، ص 45.

3- حسام الدين محمد سويلم، مرجع سابق، ص12.

طريق اقتصاد قوي ونشيط إلا أن ذلك لا يعني أبدا أن أمريكيا قد تخلت عن استعمال القوة كأداة أساسية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية وهو ما عبر عليه الرئيس كلينتون ووزيرة خارجيته في أكثر من منبر والتدخل العسكري في أكثر من حالة ،منها الضربات الجوية الأمريكية البريطانية علي العراق سنة 1998 إلا دليل علي أن الولايات المتحدة تبحث عن الزعامة والتحكم في العالم أي كانت الوسيلة.

6- القوة في السياسة الأمريكية بعد أحداث11سبتمبر2001.

إن تحقيق الإستراتيجية الأمريكية تضمنت بالأساس بعد أحداث 11سبتمبر مفهوم القوة العسكرية كوسيلة ناجعة خاصة في إطار الحرب علي الإرهاب باعتبارها البداية، وتم في هذا الشأن لأول مرة تعريف الإرهاب من قبل الأمريكيين في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي 2002 بعد أن تم رفض ذلك عدة مرات علي مستوي الأمم المتحدة وذلك بانه" عنف مخطط مسبقا لتحقيق أهداف سياسية ولقتل الأبرياء والمدنين"[(1)].

كما تم الربط بين الإرهاب والسعي إلي امتلاك أسلحة الدمار الشامل وخطورة ذلك علي المصالح الأمريكية وبالتالي العالم ككل، في هذا الإطار تري الولايات المتحدة الأمريكية أن "مسؤوليتها أمام التاريخ هو الرد علي الاعتداءات وتخليص العالم من الشر...وأن النزاع بدا بتوقيت وبشروط الآخرين وهو سينتهي بطريقة وتوقيت نختاره نحن ...كما أن حرب أمريكا علي الإرهاب ليست صدام حضارات ولكنها مع ذلك تكشف عن صدام داخل حضارة ذاتها إنها معركة علي مستقبل العالم الإسلامي"[(2)]، من خلال هذا الطرح نجد أن أمريكا ستنتهي الحرب علي الإرهاب بالطريقة وفي الوقت الذي يناسبها، كما تري أيضا أن الصدام هو داخل الحضارة الإسلامية والانتصار لجهة ما داخل هذا العالم هو الذي سيحدد مستقبله ومن مصلحة الولايات المتحدة التي سوف تخلص العالم من الشر أن ينتهي إن لم نقل تنهه وفق الرؤية التي تحقق مصالحها، كما

1- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2002 ، " مجلة شؤون الأوسط" ، العدد 110،[د.م.ن]: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ربيع 2003، ص119.

2- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مرجع سابق ، ص 104...125 .

ستدعم الحكومات المعتدلة خصوصا في العالم الإسلامي لضمان ظروف للقضاء علي الإرهاب في كل مكان.

تستكمل الولايات المتحدة إستراتيجيتها بتحديد موقفها وتعاملها مع ما تسميهم بالدول المارقة التي ليس لها تعريف محدد ولكن لها أوصاف مطاطة هي:

-حكامها يضطهدون شعوبهم ويسرقون ثرواتهم.

- لا يحترمون القوانين الدولية ويهددون جيرانهم.

- يؤيدون الإرهاب " (بما فيها دفاع الشعوب عن أراضيها مثل فلسطين)

- يكرهون أمريكا ومبادئها"[1].

إن الولايات المتحدة سوف تتخذ الخطوات اللازمة من جانب واحد عن طريق تفعيل مبدأ الحرب الاستباقية والتي ذهبت الإدارة الأمريكية إلي ابعد حد في تفسيرها لتصبح تدخلا وقائيا، ويمكن توضيح مفهوم الحرب الاستباقية أنها "المبادرة في استخدام القوة العسكرية قبل مبادأة أو مهاجمة العدو"[2]، أي أنها مبنية على الفهم الأمريكي لنيات الطرف الأخر وتعتبر الحرب الأمريكية على أفغانستان بمثابة حرب استباقية بهدف استباق التهديد الأفغاني للمصالح الأمريكية في المنطقة وخاصة منطقتي الشرق الأوسط وبحر قزوين من جهة، وكذا ردا على أحداث11سبتمبر خاصة أن منفذي هذه الأحداث ينتمون إلى نظام طالبان، إلا أنه تم صياغة والترويج لهذه الحرب في إطار ما سمي بالحرب العادلة باعتبارها ردا عن تلك الاعتداءات خاصة وأنها حضت بتأييد دولي، وتؤكد أيضا علي مهمة الحلف الأطلسي في الدفاع الجماعي عن تحالف الديمقراطيات وردع ومواجهة التهديد قبل انطلاقه، من خلال استخدام حلف شمال الأطلسي خاصة في حرب كوسوفو وفي ليبيا سنة2011، وهذا ما تم التأكيد عليه سابقا من خلال وثيقة الأمن القومي سنة 2002 "...إن الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا في الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات والقضاء عليها قبل الوصول إلي حدودنا... ولا تزال

- نفس المرجع، ص 111. 1

1-هدي محمود حرب، "الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب الأمريكية علي العراق"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 38، العدد154، أكتوبر 2003، ص 70.

الولايات المتحدة مستمرة في جهودها لضمان الحصول علي دعم المجتمع الدولي، إلا أننا لن نتردد في اتخاذ خطوات من جانب واحد إذا لزم الأمر...كما أننا سنشن حرب أفكار للانتصار في المعركة"[1]، هكذا فان الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو الاستئثار بالعالم والحيلولة دون صعود أي منافس محتمل وإطلاق يد الآلة العسكرية والفكرية الأمريكية في الدفاع عن مصالحها القومية تطبيقا لمبدأ الحرب الوقائية وليس الاستباقية، وذلك من خلال الحكم على النيات المستقبلية للعدو في إطار عدم وجود أي تحرك له للاعتداء عليها، ويأتي ذلك خاصة ضمن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الحيوية بمنع تلك الدول التي لا تخدم مصالحها وتبحث عن امتلاك الأسلحة النووية وتهديد أمريكا أو حلفائها حسبها، ويصنف القانون الدولي هذه الحروب ضمن حروب العدوان في حين يصنف الحروب الاستباقية ضمن حق الدفاع عن النفس المتضمن في المادة51 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (رغم الغموض الذي يسود تفسير حق الدفاع عن النفس الذي هو بدوره يبقى رهينة رؤية أي دولة وتفسيرها له وتفعيله).

كما تفترض الإستراتيجية الأمريكية الشاملة ديمومة النموذج الأمريكي باعتباره النموذج الوحيد القابل للاستمرار فهو الأصلح لكل الاقتصاديات والديمقراطيات، وتؤكد علي ذلك من خلال الاعتماد علي إيديولوجية أخلاقية من اجل تعبئة الشعب الأمريكي وشعوب العالم للأخذ بالقيم الأمريكية، حيث جاء في الوثيقة أن "الآن تجد الولايات المتحدة نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية، يتمثلان في نقل مبادئ الدستور الأمريكي للعالم، فالدستور الأمريكي الذي ظل الميثاق الذي تهتدي به الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يهتدي به الآخرون في حكم أنفسهم لأنه يكفل أعلي فرص الحرية ... كما علي الشعب الأمريكي أن يثبت لبقية العالم أن الناس من كل الأعراق والأديان والأوطان يمكن أن يعيشوا أحرار متساوين في دولة واحدة"[2]، مؤكدة على ذلك من خلال تكوينها كدولة تضم مختلف الأجناس والأعراق، وكذا انجازاتها في مختلف مراحل تأسيسها ونضالها من أجل الحرية خاصة أثناء الحرب الباردة.

1- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مرجع سابق، ص 123.

2- نفس المرجع، ص 143.

كما تؤكد الولايات المتحدة ضمن هذه الإستراتيجية على المحور الأساسي وعمود الاقتصاد الأمريكي خاصة والعالمي ككل (النفط)، هذا المحور الذي تؤكد من خلاله علي ضرورة توسيع مصادر الطاقة وتامين الحصول عليها وتدعيم كفاءة البنك الدولي، حيث أن الولايات المتحدة ملزمة بالإصلاح الشامل باعتباره الضامن الأساسي للسلم والأمن الدوليين في العالم، باعتبار أنه "يتعين علي الولايات المتحدة أن تطور مؤسسات أمنها القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن 21"[(1)]، وذلك يتضمن موجة من الإصلاح في العالم ككل، خاصة من خلال ما يتضمنه مشروعها العالمي بشقيه السياسي من خلال نشر الديمقراطية ودعم الحكومات المعتدلة، والشق الاقتصادي من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر في العالم واللذان يضمنان حسبها تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ونجد نفس الأفكار تتكرر في حديث "بوش الابن" مع "بوب وودار" في كتابه بعنوان: بوش محاربا Bush at war بقوله: "أن ما تحققه الولايات المتحدة منفردة سيرفع من مقدرتها علي بناء التحالفات الدولية كما أن هناك نظاما للقيم لا يمكن المساومة عليه وهي القيم التي نحمدها ونتمسك بها، وإذا كانت هذه القيم خيرة بالنسبة لشعبنا فهي خيرة للشعوب الأخرى، هذا لا يعني أننا نفرضها بل يعني أنها قيم إلهية فهي ليست قيم خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية...بل هي قيم الحرية والطبيعة الإنسانية...كما أن ثمن القوة والمكانة التي نحتلها هو التعامل مع أي مشكلة عالمية وحلها"[(2)]، وفي الأخير تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وثيقة إستراتيجية الأمن القومي أيضا، على أن إستراتيجيتها اتجاه العالم تقوم على: القدرات القوية التي تكفي لردع الخصوم المحتملين لها ومحاولة مضاهاة أو تجاوز لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، إن التساؤل الذي يبقي مطروح أن ما جاءت به الإستراتيجية الأمريكية خاصة تلك المتعلقة بالحرب الاستباقية والتدخل الوقائي يعتبر تحدي للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة فهل يعني هذا ضرورة إيجاد نظام قانوني جديد يواكب التحديات الجديدة إن لم نقل يواكب الرؤية الأمريكية والمصلحة القومية الأمريكية؟.

2- كمال حماد، مرجع سابق، ص 54

2- سمير مرقس، مرجع سابق ، ص 126 .

الخاتمة:

من خلال هذا العرض نجد أن استخدام القوة العسكرية في تحقيق أي دولة لأهدافها الخارجية ما زال يشكل جوهر العلاقات الدولية، رغم التطورات التي عرفها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، من خلال ما تم التأسيس له ضمن القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني خاصة، وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية كانت سباقة للتأسيس له خاصة من خلال مبادئ "ولسون" الـ14 ودعوتها لإنشاء عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة ودعاوي احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وغيرها من المبادئ الأخلاقية والإنسانية، إلا أنه وفي نفس السياق تستمر مختلف الإدارات الأمريكية في التأكيد على أهمية القوة العسكرية كوسيلة ناجعة في تحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية في مختلف مناطق العالم خاصة منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

إن إدارة "بوش الابن" تعتبر خير مثال عن الاستخدام المفرط للقوة العسكرية كونها تفضل العمل المنفرد وترفض أي تقيد لحرية الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام قوتها العسكرية، وذلك يرجع لاعتبارات ترتبط بالظروف التاريخية التي سبقت وصول "بوش الابن إلى الحكم والتي تتمثل في نهاية الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية، ثم حرب الخليج الثانية والتي قادها "بوش الأب" على إثر الاجتياح العراقي للكويت، وبوصوله (بوش الابن) إلى السلطة جاءت فرصة أحداث 11سبتمبر 2001 لتحقق الولايات المتحدة أهدافها ومصالحها المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط الموسع ومن وراءه مصالحها في العالم ككل.

إن التصنيف المريب للولايات المتحدة للدول دول مارقة ومحور الشر فيه تأكيد حاسم لحقها في التدخل بصفة أحادية في أي منطقة من العالم، وما الحرب على العراق سنة2003 إلا مثال على ذلك، حيث ساهمت هذه الحرب في خلق محيط عالمي تم فيه تهميش دور الأمم المتحدة، كما أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الاندفاعية هي إستراتيجية استفزازية ومجازفة إذا انزلقت إلى تصنيف بعض الدول الكبرى التي لا تتوافق إيديولوجيا وفكريا مع نموذجها القيمي كالصين أو روسيا من التصنيف الانتقالي إلى اعتبارها دول مارقة خلال السنوات القادمة، حسب التصنيف الذي قدمته مدلين أولبرايت.

إن تشكل تيار اليمين المحافظ الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية من صقور اليمين الجديد المتشدد وممثلي صناعة النفط في البيت الأبيض وممثلي الصناعة العسكرية في البنتاغون، تجعله أكثر تطرفا في تنفيذ خطة الهيمنة الدولية لمصلحة احتكارات النفط والسلاح الأمريكية، على حساب القيم العالمية التي لا طالما أكدت مختلف الإدارات الأمريكية على ضرورة حمايتها وتكريسها بل ونشرها في العالم ككل، والسؤال الأساسي الذي يبقى مطروحا هو: أين تتجه الولايات المتحدة بالعالم من خلال عسكرتها للسياسة الخارجية؟.